الإيرادات

ويقصد بالإيرادات : هي الأموال التي يحصل عليها المشروع ثمنا للكمية المنتجة والمباعة وتقسم الإيرادات إلى :

الإيراد الكلي total revenue: هو مجموع ما يحصل عليه البائع ثمناً للكمية التي يبيعها ، وبالتالي هو حاصل ضرب الكمية المباعة x السعر .TR=Q*P

الإيراد المتوسط average revenue : هو نصيب الوحدة المباعة من الإيراد الكلي ، وبالتالي هو خارج قسمة الإيراد الكلي على الوحدات المباعة . AR=TR/Q

الإيراد الحديmarginal revenue : هو مقدار التغير في الإيراد الكلي الناجم من تغير الكمية المباعة بوحدة واحدة . أو هو الإيراد الناجم من بيع وحدة إضافية من الإنتاج . أو هو إيراد الوحدة الأخيرة . MR=ΔTR/ΔQ

الكمية المباعة	السعر	الايراد الكلي	الايراد المتوسط	الايراد الحدي
1	10	10	10	10
2	10	20	10	10
3	10	30	10	10
4	10	40	10	10
5	10	50	10	10

في سوق المنافسة التامة السعر يكون ثابت نتيجة كثرة المنافسين وحرية الدخول والخروج من السوق

كون الايراد المتوسط يكون مساوي للسعر ومساوي للايراد الحدي في سوق النافسة التامة ، لماذا؟

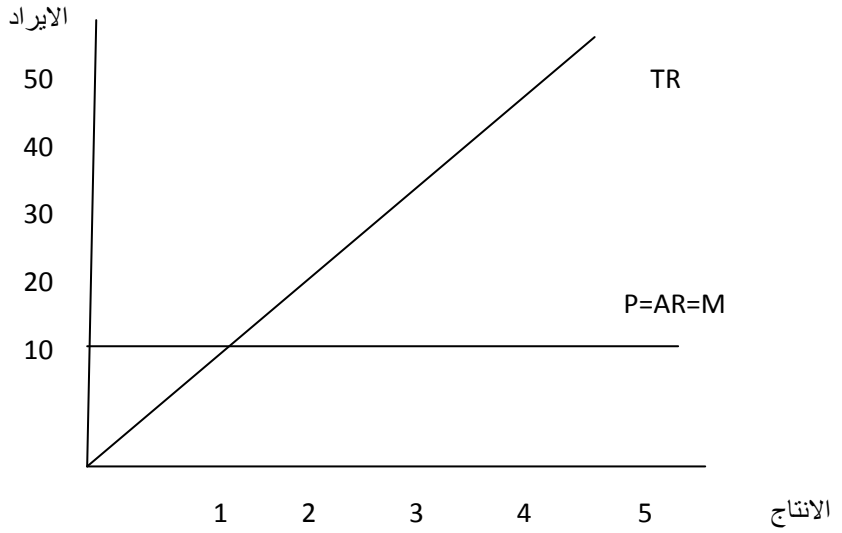

الربح الاقتصادي والربح المحاسبي ...

الربح المحاسبي هو الفرق بين الإيراد الكلي والإنفاق الكلي خلال فترة معينة . والإنفاق الكلي يتضمن التكاليف الظاهرة (الصريحة) فقط . لكن التكاليف بالنسبة للاقتصادي لا تقتصر على التكاليف الظاهرة إنما تتضمن التكاليف الضمنية ، لذا فالربح الاقتصادي من وجهة النظر الاقتصادي هو الفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الاقتصادية (الظاهرة والضمنية) وبذا يكون الربح الاقتصادي اقل من الربح المحاسبي ما دامت التكاليف الاقتصادية أكثر من التكاليف المحاسبية

حالة الربح او الخسارة

يحقق المنتج ربح اقتصادي (غير اعادي) :عندما تكون الايرادات الكلية اكبر من التكاليف الكلية

اما الربح الاقتصادي يتحقق عندما تكون الايرادات الكلية تساوي التكاليف الكلية (حيث ان الربح الاقتصادي كعائد للمنظم من ضمن تكاليف عناصر الانتاج)

اما الخسارة عندما تكون الايرادات الكلية اقل من التكاليف الكلية ، وهنا الوضع يختلف ففي المدى القصير اذا حصل للمنتج خسارة بمقدار قليل اي ان الايرادات تساوي التكاليف الثابتة وجزء من المتغيرة فمن الافضل للمنتج الاستمرار على الوضع على امل تحسن حالة السوق بالمستقبل لان

التوقف عن العمل يعني ان المنتج سوف يحمل التكاليف الثابتة (اجار المعمل ، اجور الحراس، الموظفين الدائمين) ، اما اذا استمرت الخسارة الى مستوى عدم تغطية التكاليف المتغيرة او تكون الايرادات اقل من للتكايف الثابتة فيجب الانسحاب من السوق.

الدخل القومي

أولا : تعريف الدخل القومي : يعرف الدخل القومي بأنه : مجموع العوائد التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج من المواطنين مقابل استخدام هذه العناصر في إنتاج السلع والخدمات سواء أكان ذلك داخل البلد أو خارجه خلال فترة زمنية معينة عادتاً سنه .

وإذا كان الدخل القومي يتمثل بمجموع عوائد عوامل الإنتاج فانه سيكون مساوي لمجموع ما تنفقه هذه العوامل وبالتالي فانه يعكس حجم الإنفاق القومي ، وإذا ما نظرنا إلى الدخل القومي من زاوية الإنتاج فانه يمثل : مجموع صافي السلع والخدمات المنتجة في الدولة.

ولهذا فان الدخل القومي يعكس مقدار النشاط الاقتصادي للمواطنين .وان من الطبيعي عندما نتحدث عن الدخل القومي لدولة ما . لابد إن نميز بين الدخل القومي النقدي والدخل القومي الحقيقي ويتمثل الأول في مجموع الدخول النقدية المدفوعة إلى المستهلكين (الأجور ، الريع ، الفائدة ، الإرباح) التي تقاضوها مقابل تقديمها خدمات ما يملكونه من عوامل إنتاجيه ويتمثل الدخل القومي الحقيقي في كل السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد (أي إجمالي الإنتاج الحاصل من استخدام خدمات عوامل الإنتاج التي قدمها المستهلكين).

ثانياً: التدفق الدائري للنشاط الاقتصادي .

يزود الإفراد المؤسسات الإنتاجية بخدمات ما يملكونه من عوامل إنتاج (العمل ، الأرض ، رأس المال ، التنظيم) ويحصلون مقابل ذلك على عوائد نقدية تمثل (الأجور ، الريع ، الفائدة ، الربح) ثم يقوم الإفراد بإنفاق هذه العوائد للحصول على السلع والخدمات التي تزودهم بها المشاريع الإنتاجية. ويتم

تحديد القيمة النقدية لخدمات عوامل الإنتاج من خلال سوق هذه العوامل . كما يتم تحديد القيمة النقدية للسلع والخدمات من خلال سوق أسعار السلع والخدمات المنتجة وعند أضافه المؤسسات النقدية والمالية للنشاط الاقتصادي . يدخر كل من الإفراد والمؤسسات ما يتبقى لديهم من دخول نقدية في المؤسسات النقدية والمالية . ثم تستخدم هذه المدخرات من قبل الإفراد بشكل (قروض ومسحوبات) ومن قبل المؤسسات الإنتاجية بشكل (قروض بغرض الاستثمار) أي إن ما يدخر يتم تدفقه مرة أخرى لا نفاقه في الإغراض الاستهلاكية والاستثمارية من قبل الإفراد والمؤسسات (كما في الشكل الأتي)

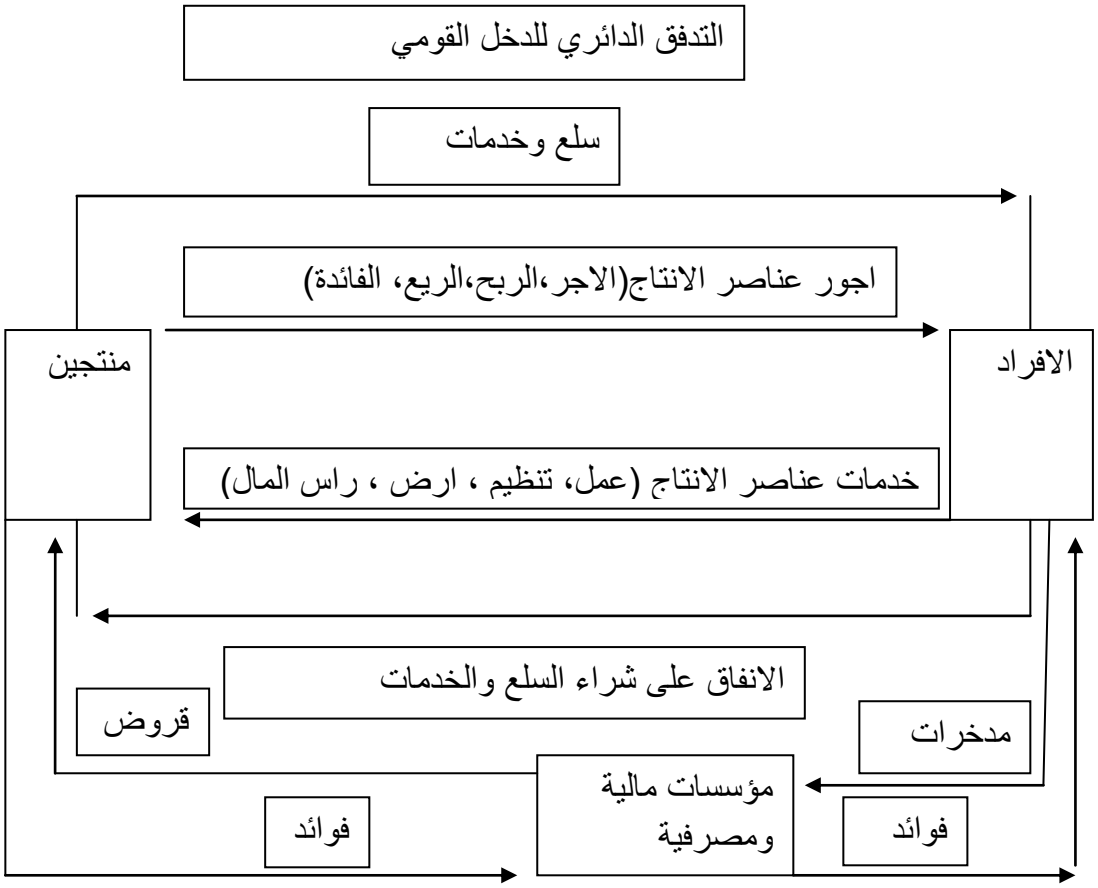

* الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي ...

الناتج المحلي الإجمالي ويرمز له (GDP)عبارة عن مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الحدود السياسية لبلد معين قام بإنتاجها مواطنو البلد والأجانب المقيمين فيه خلال سنه .

الناتج القومي الإجمالي (GNP) فهو مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة من قبل مواطنين قطر معين خلال سنه .

صافي الدخول المحولة من الخارج = الدخول المحولة من الخارج – الدخول المحولة إلى الخارج .

الناتج القومي = الناتج المحلي + (صافي الدخول المحولة)

* الناتج القومي الاجمالى والصافي ..

الناتج القومي الإجمالي هو عبارة عن القيمة النقدية لمجموع السلع والخدمات النهائية التي أنتجها اقتصاد معين خلال سنه . وبما إن هذا الإنتاج يتم استخدام الأموال الإنتاجية (كالآلات والمعدات) فان هذه الأموال تتعرض للاستهلاك وتنخفض قدرتها وكفاءتها الإنتاجية وعليه فان قيمة رأس المال المستخدم هذا في نهاية ألسنه سيكون اقل بالمقارنة مع ما كانت عليه في بداية ألسنه وهذا ما يسمى (بالاندثار) .

الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي – الاندثار

* الناتج بثمن عوامل الإنتاج (سعر الكلفة) وبثمن السوق(سعر السوق)

لأجل التميز بين هذين المؤشرين لابد من الأخذ بنظر الاعتبار العوامل المؤثرة في هيكل السعر بعد تغطيه تكلفه عوامل ومن بين ابرز هذه العوامل هي الضرائب والإعانات فالضرائب تصنف إلى ضرائب مباشره وضرائب غير مباشره .

فالضرائب المباشرة هي تلك الضرائب التي تفرض على ملكية الإفراد أو الهيئات الحقيقية والمشاريع إما الضرائب الغير مباشره وهي تلك الضرائب التي تفرض على الأنشطة الإنتاجية التي يمارسها الإفراد ومن أمثله على الضرائب المباشرة (ضريبة الدخل والعقار) إما الضرائب غير المباشرة (ضرائب الإنتاج وضرائب المبيعات) . ويقابل الضرائب المباشرة كانت أم غير مباشرة الإعانات وهي بطبيعتها ضرائب ولكنها معكوسة الاتجاه .

الناتج بسعر الكلفة = الناتج بسعر السوق – (الضرائب غير المباشرة + الإعانات)

الناتج بسعر السوق = الناتج بسعر الكلفة + (الضرائب غير المباشرة + الإعانات)

* طرق احتساب أو تقدير الدخل القومي ...

أولا: طريقة الدخل (الحصص الموزعة).

تعتمد هذه الطريقة في احتساب الدخل القومي على جميع دخول عوامل الإنتاج كافة . ولهذا تجمع دخول الإفراد والمشروعات الوطنية الخاصة والعامة إضافة إلى دخل حكومة البلد على إن يؤخذ بنظر الاعتبار عدم احتساب أي دخل من هذه الدخول أكثر من مرة فالدخول المنقولة التي لا تمثل خدمات إنتاجية لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومي لان في ذلك تكراراً في احتساب الدخل ومثال هذه الدخول هي إعانات البطالة ورواتب المتقاعدين والهبات والهدايا وبموجب هذه الطريقة يحسب دخل من أسهم في النشاط الإنتاجي عن طريق العمل وحصل على الأجور والرواتب النقدية والعينية أو عن طريق تأجير ما يملكه من أراض أو عقار وحصل على ربح أو نتيجة لقيامه بتنظيم المشروعات الإنتاجية ويحصل على ربح أو عن طريق تقديمه لرأسماله وحصل على فائدة وتستند هذه الطريقة في احتساب الدخل القومي إلى إحصاءات ضرائب الدخل وإحصاءات الضمان الاجتماعي لذا فهي صعبة الاستخدام في البلدان النامية لعدم شمول ضريبة الدخول سوى إعداد قليلة نسبياً وبسب ارتفاع السماحات الضريبية وانخفاض دخول الإفراد وضعف كفاءة الأجهزة الضريبية .

ثانياً:طريقة القيمة المضافة : تتبع هذه الطريقة أساسا لحساب القيم الصافية لمجموع السلع والخدمات المنتجة ، أي احتساب الناتج القومي ولما كان احتساب الناتج تعتريه بعض الصعوبات كاحتمال التكرار في الحساب وذلك باحتساب السلعة أكثر من مره . ولتلافي حصول التكرار في الحساب يؤخذ عادة بقاعدة القيمة المضافة . تتلخص هذه الطريقة في تقسيم الاقتصاد الوطني لعدد من القطاعات (زراعي ، صناعي ، نقل...الخ) ثم تحتسب القيمة المضافة لكل قطاع ، أي تحتسب القيمة التي يضيفها القطاع في عملية الإنتاج وبعد ذلك تجمع القيم المضافة لجميع القطاعات للحصول على

القيمة المضافة للاقتصاد الوطني والتي هي الناتج القومي الذي بدوره يساوي الدخل القومي ويطرح قيمة المستلزمات من قيمة الإنتاج النهائي نحصل على القيمة المضافة للقطاع .

*القيمة المضافة =الانتاج- مستلزمات الانتاج

ثالثاً: طريقة الإنفاق : وتستند هذه الطريقة في حساب الدخل من زاوية الإنفاق على مكونات أو فقرات الإنفاق القومي ويمكن اختصار طريقة التقدير أو الحساب من خلال عرض ما يعرف بهيكل الإنفاق القومي والذي تتحدد مكوناته وفقاً ما يأتي .

الإنفاق الاستهلاكي الخاص الإنفاق الاستثماري (الإنتاجي) الخاص والعام

+الإنفاق الاستهلاكي العام +تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي

مجموع الإنفاق الاستهلاكي الخاص والعام +التغير في المخزون السلعي

=مجموع الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار الخاص والعام

+ الصادرات

- الاستيرادات

مجموع الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

(- ، +) صافي الدخول ألمحوله من والى الخارج

مجموع الإنفاق على الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق

- الاندثار

مجموع الإنفاق على الناتج القومي الصافي بسعر السوق

(- ، +) صافي الضرائب غير المباشرة

مجموع الإنفاق على الناتج القومي الصافي بسعر الكلفة

*الاندثار(استهلاك رأس المال)= إجمالي الاستثمار – صافي الاستثمار

أهمية حسابات الدخل القومي ...

1- تعطي صورة واضحة لمدى التقدم الذي حققه ذلك البلد ، إن ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر السنين يعني إن البلد المعني قد حقق تقدماً وتطوراً على المستويين الاقتصادي ولاجتماعي .

2- إن مقارنة إحصاءات الدخل القومي لدولة معينة ولسنة يعطينا صورة واضحة عن مكانه ذلك البلد من الناحية الاقتصادية والاجتماعية بالقياس إلى الدولة الأخرى .

3- معرفة معدل النمو الاقتصادي ومعالجة مشاكل البطالة والتضخم والمشاكل الاقتصادية كلها تتطلب توافر إحصاءات الدخل القومي .

4- يساعد الدولة على معرفة نقاط الضعف والقوة في اقتصاد البلد ويسهل وضع السياسات الملائمة لمعالجة ما يعانيه الاقتصاد (من خلال نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية)

5- يساعد على إعطاء فكره واضحة عن كيفية توزيع الدخل القومي بين إفراد المجتمع .

6- يعطي مؤشراً للسلطات على وضع سياسات مالية ونقدية لغرض زيادة الادخار والاستثمار والتأثير في أنماط الاستهلاك .

أهم المشكلات التي تواجه حسابات الدخل القومي ..

1- مشكلة تقويم الإنتاج . يتم احتساب السلع والخدمات المنتجة إما بسعر الكلفة أو بسعر السوق فعند احتساب الدخل القومي بسعر السوق لابد إن يتضمن الضرائب الغير مباشرة . إما عند احتساب الدخل القومي بسعر الكلفة لابد إن يأخذ بنظر الاعتبار الإعانات ولمعالجة ذلك لابد من طرح أو إضافة بعض المبالغ إلى المؤشرات

2- الاستهلاك الذاتي للمنتجات : الهدف من الإنتاج هو البيع في السوق إلا إن بعض المنتجين يقومون باستهلاك جزء من إنتاجهم هم وإفرادهم وعليه لابد من إضافة قيمتها إلى حسابات الدخل القومي.

3- صعوبة الحصول على معلومات دقيقة وصحيحة وخصوصاً حول الدخول التي يحصل عليها الإفراد.إن ضعف الأجهزة الإحصائية في بعض الدول النامية وعدم إعطاء معلومات صحيحة .

4- خدمات ربة البيوت .

5- الازدواجية أو تكرار احتساب بعض القيم لأكثر من مره إن الدخل القومي كما هو معلوم يتضمن صافي القيمة النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد معين وخلال سنه . وعندما نذكر السلع النهائية فيعني ذلك بأننا نستبعد السلع الوسيطة أي تلك السلع التي تدخل في إنتاج سلع أخرى..

مثال/ نفترض البيانات الفرضية التالية للدخل في اقتصاد ما : الدخل القومي الإجمالي بسعر السوق 1000 مليون دينار ، إجمالي الاستثمار 200 مليون دينار ، صافي الاستثمار170 مليون دينار ، الضرائب غير مباشرة 50 مليون دينار ،المدفوعات التحويلية 60 مليون دينار ،الإرباح غير الموزعة40 مليون دينار، استقطاعات التقاعد والضمان الاجتماعي 80 مليون دينار ، ضرائب إرباح الشركات 150 مليون دينار ، استقطاعات ضريبة الدخل 100 مليون دينار.

م/ الاندثار ، صافي الدخل القومي بسعر الكلفة ، الدخل الشخصي ، الدخل القابل للتصرف/

الحل

الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق	1000
- الاندثار (اجمالي الاستثمار –صافي الاستثمار)	-(200-170)
الناتج القومي الصافي بسعر السوق	970
- الضرائب غير المباشرة	-50

+ الإعانات (المدفوعات)	0+
الناتج القومي الصافي بسعر الكلفة	920
– الإرباح غير الموزعة	40–
– ضرائب الدخل على شركات المساهمة	150–
– التقاعد والضمان الاجتماعي	80 –
+ المدفوعات التحويلية	60+
الدخل الشخصي	710
– ضرائب الدخل	100–
الدخل القابل للتصرف وهو (الاستهلاك + الادخار)	610

النقود

النقود :- هو إي شيء مقبول قبولاً عاماً ويكون الناس مستعدون إلى قبوله في تبادل سلعهم وخدماتهم . وتعرف بأنها سلعة خاصة لها صفة نوعية في كونها تعبر عن قيمة أية سلعة أخرى وتقوم بدور وسيط للمبادلة .

أهمية النقود :- تسهيل عملية تبادل السلع والخدمات ، تقلل الجهد والوقت اللازمين لتنفيذ العملية التجارية .

صعوبات المقايضة : صعوبة تحقيق التوافق المزدوج بين رغبات المتعاملين ، صعوبة تقدير نسب المقايضة ، عدم قابلية بعض السلع للتجزئة ، صعوبة خزن القيم .

وظائف النقود :-

١ -النقود وحدة قياس القيمة

وهي الوظيفة الأولى للنقود لأنها تؤدي دور تقيم السلع والخدمات على أساس عدد الوحدات النقدية لتسهيل مقارنة قيم السلع والخدمات بعضها البعض .ومنذ استخدام النقود صارت كل قيمة تقدر وتقاس بمقدار ن النقود وهذا ما يسمى السعر .

الفرق بين السعر والقيمة؟

1- القيمة يمكن التعبير عنها بأي سلعة أو خدمة بينما السعر يعبر عنه النقود دائماً.

2- القيمة تستعمل لأي كمية من السلع والخدمات بينما السعر يرتبط فقط بوحدة واحدة

٢ -النقود واسطة للتبادل.

هذه هي أهم وظيفة للنقود ، وان مدى نجاح النقود بهذه الوظيفة إن تكون مقبولا فبولاً عاماً من جميع المتعاملين إي يجب إن تمثل قوة شرائية عامة يمكن حائزها من الحصول على ما يعادل قيمتها من إيه

سلعة أو خدمة تعرض للبيع في السوق ولكي تزداد ثقة الناس في النقود كقوة شرائية عامة يجب إن تكون هذه القوة الشرائية ثابتة أو على الأقل تتقلب بحدود ضيقه

إن الشيء الذي يستخدم كوسيط للمبادلة ينبغي إن تتوفر فيه جملة من الخصائص المرغوبة والمناسبة لهذه الوظيفة إضافة إلى القبول العام ، هي سهولة الانقسام ، وطول البقاء وسهولة الحمل والتشخيص وان تصنع من مادة متجانسة تكون لها قيمة كبيرة وحجم صغير .

٣ -النقود مقياس للمدفوعات الآجلة : يمكن على أساسها سداد الديون أو المدفوعات المستحقة

٤ -النقود كمخزن للقيمة : هذه يعني يمكن الاحتفاظ بها لاستعمالها وقت الحاجة إليها.

** تعريف النقود من خلال الوظائف التي يمكنها القيام بها (كل ما يلقى قبولاً عاماً من إفراد المجتمع ويستخدم أداة للتبادل ومقياس للقيمة ومستودعاً لها ويستخدم في سداد المدفوعات الآجلة)

النظام النقدي : هو مجموع القواعد والإجراءات التي تحكم عملية خلق النقود في المجتمع وكيفية وشروط التعامل بها

(أنواع النقود)

1- النقود الورقية: هي النقود التي نعرفها اليوم ونستعملها والتي تستمد قيمتها من القوانين والتشريعات التي تصدر بموجبها. فعند بداية ظهورها كانت تمثل سندا أو إيصالا ينوب عن كمية معدنية (ذهب أو فضة) ، ثم تطور الأمر تدريجياً إلى إن أصبحت لا تمثل قيم معدنية في حد ذاتها . إي لا يمكن استبدالها بالذهب أو الفضة وإنما تستمد قوتها من التشريعات والقوانين ويعرف النوع الأول بالنقود الورقية النائبة ويعرف الثاني بالنقود الورقية اللازمة .

2- النقود المعدنية : وهو النظام الذي كانت تحدد قيمة الوحدة النقدية بالنسبة لمعدن معين أو أكثر مثل الذهب أو الفضة ومن أهم النظم المعدنية التي عرفت قاعدة الذهب .

3- نقود الودائع: وهي النقود التي تخلقها المصارف التجارية تسمى الودائع الجارية أو الودائع تحت الطلب وتعد هذه (وسيلة التبادل) الأكثر شيوعاً في الدول المتقدمة بسبب تزايد الوعي المصرفي المستند إلى التطور الاقتصادي والاجتماعي .

خلق الوديعة : يقصد بذلك مقدرة المصارف التجارية على مضاعفة ما يتوفر لديها من احتياطيات نقدية فالمصارف التجارية تستطيع إن تخلق الودائع وتزيدها وتتوقف قدرتها في ذلك على جملة من العوامل يمكن تلخيصها بما يأتي .

1- القدرة على جذب الإفراد والمؤسسات التجارية لإيداع أموالهم من خلال منح التسهيلات المصرفية وإعطاء نسبة فوائد مشجعة.

2- التطورات الاقتصادية والوعي المصرفي لدى الناس وكذلك مستوى الثقة بين المصارف والإفراد

3- إمكانية المصارف في خفض احتياطيات الودائع لدى المصرف المركزي لغرض زيادة إمكانية المصارف التجارية على مضاعفة الودائع .

نظرية خلق نقود الودائع .....

إن عملية خلق نقود الودائع تستند إلى نظرية من جهة النظر الاقتصادي الكلية يمكن للبنك التجاري الذي يزاول نشاطه بانتظام ويتمتع بثقة عملائه الكثيرين الذين يودعون أموالهم لديه إن يبني سياسة ائتمانية معتمدا على قاعدة ثبتت صحتها . وهي إن كل أصحاب الودائع تحت الطلب أو حتى اغلبهم لن يقومون في وقت واحد لسحب ودائعهم من البنك . فضلاً عن ذلك إن ما يحدث دائماً هو انه بجانب المودعين الذين يسحبون بعض أو كل ودائعهم يأتي مودعون آخرون لإيداع ودائع جديدة في البنك .

ولكي ندرك ما تعنيه عملية خلق النقود لا بد من المفهومات التالية .

١ -الوديعة الأولية : هي الوديعة التي تودع في البنك التجاري للمرة الأولى إي أنها غير مسحوبة من بنك تجاري أخر .

٢ -نسبة الاحتياطي القانوني : هي نسبة معينة يحددها البنك المركزي يحتفظ بها البنك التجاري بشكل نقود سائلة (احتياطي) من كل وديعة تودع .

٣ -مضاعف الائتمان : هو عدد المرات التي تتضاعف بها الوديعة الأولية والذي هو مقلوب نسبة الاحتياطي القانوني .

نفترض وديعة أولية مقدارها 100 دينار ونسبة الاحتياطي القانوني 10% .

مضاعف الاتمان = 1/ نسبة الاحتياطي القانوني = 1/ 10%= 100/ 10 = 10

وهذا يعني انه لو استمرت العملية الموضحة فان الوديعة الأولية ستتضاعف عشر مرات .

الحجم الكلي للائتمان = الوديعة الأولية * مضاعف الائتمان

= 100 * 10 = 1000

الحجم الكلي للاحتياطي القانوني = 1000*100/10= 100

الحجم الكلي للقروض = 1000 – 100 = 900

يتضمن المثال إن قيمة مضاعف الائتمان تتوقف على نسبة الاحتياطي القانوني والعلاقة بينهما عكسية . ولذا السبب فان تحديد نسبة الاحتياطي القانوني من اختصاص البنك المركزي الذي يحددها وفقاً لسياسة التغير في حجم الائتمان التي يراها مناسبة لمصلحة الاقتصاد الوطني والظروف الاقتصادية السائدة

التضخم – inflation

التضخم هو الارتفاع المتزايد في معدلات أسعار السلع الاستهلاكية أو هو الارتفاع في مستوى العام للأسعار ناجم عن زيادة في عرض النقود لايتناسب مع الزيادة في حجم المبادلات الاقتصادية . إننا نستدل على وجود التضخم عندما يضطر المستهلكون إلى دفع أسعار اعلي مقابل ما يحصلون عليه من السلع والخدمات .ومن الاسئله الهامة التي ترددت وتترد دائماً .هل يؤدي دائماً تحقيق الاستخدام الكامل إلى وجود التضخم ؟ ومع إن العديد من الاقتصاديين يؤدون إن تكون الاجابه بالنفي .إلا إن لديهم شكوكاً عديدة تجعلهم يظنون إن الإجابة ربما تكون الإجابة بالإيجاب . وفي الحقيقة فان هذه الشكوك لاتنتج من نظرية محددة توضح مدى التفاعل بين الأسعار والاستخدام . وإنما تنتج من أدله وملاحظات واقعية فعند ملاحظة تطورات الأسعار والاستخدام في أمريكا منذ الحرب العالمية الثانية .

أظهرت بيانات وأرقام فترة ما بعد الحرب انه عندما كانت نسبة البطالة تقترب من نسبة 4% كانت معدلات الأسعار ترتفع بصورة مستمرة .كما إن معدلات هذه الزيادة كانت اكبر ما يمكن عندما وصلت البطالة إلى ادني نسبه لها . وقد استنتج الاقتصاديون استناداً على الأدلة السابقة إن أمريكا بنظامها الاقتصادي الحالي . لا يمكنها إن تحقيق ثبات واستقرار كل من مستويات الأسعار والاستخدام في إن واحد فكلما انخفضت نسيه البطالة زادت معدلات ارتفاع مستويات الأسعار والعكس صحيح .لذلك يرى الاقتصاديون انه يتعين على واضعي السياسة الاقتصادية الاختيار مابين البطالة أو التضخم ويمكن بيانياً هذه العلاقة التبادلية بشكل الأتي الذي يطلق عليه منحنى فيلبس .

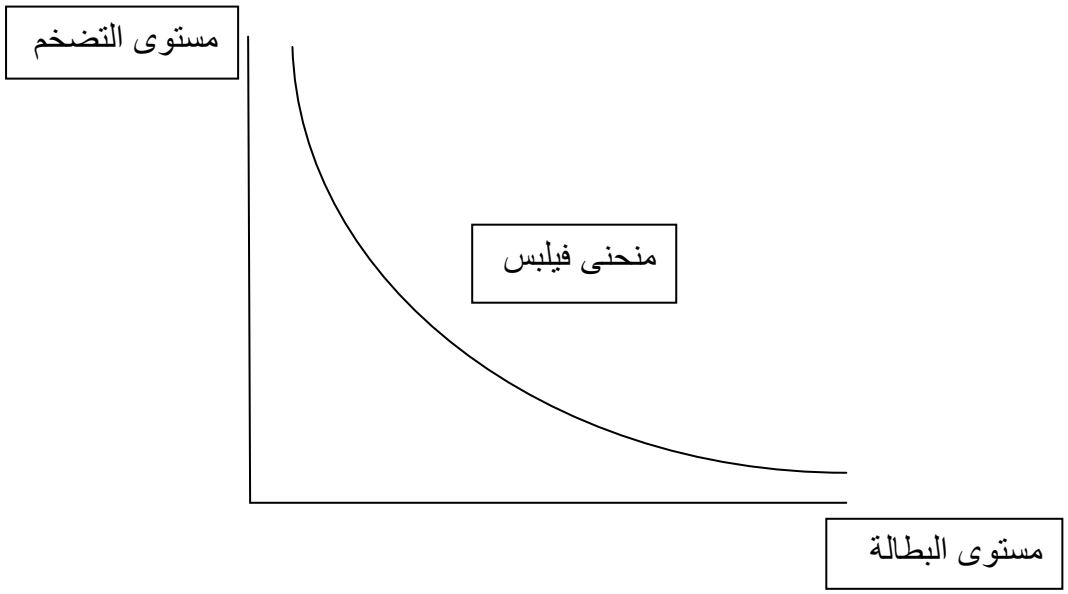

أنواع التضخم :

1- التضخم المكشوف : الذي يتصف بارتفاع معدل الأسعار فوق معدل زيادة عرض النقود .

2- التضخم الخفي :هو ارتفاع معدل الأسعار بنسبة اقل من نسبة زيادة عرض النقود .

3- التضخم الدوري : هو التضخم الذي يحصل بصفة دورية والناجم عن النمو الاقتصادي

4- التضخم العرضي : هو التضخم الناجم عن ظروف غير طبيعة مثل الحرب

5- التضخم الزاحف : الذي يتصف بارتفاع بطيء في الأسعار حتى خلال فترة يكون فيها الطلب الكلي معتدلاً

6- التضخم المكبوت : حالة تمنع فها الأسعار من الارتفاع عن طريق سياسات تمثل بوضع قيود وضوابط تحد من الإنفاق الكلي وتحول دون ارتفاع الأسعار .

7- التضخم المفرط : الذي ترتفع فيه الأسعار بمعدلات عاليه جداً وتزداد فيه سرعه تداول النقود . وتتوقف فيه النقود عن العمل كمستودع للقيمة .

8- التضخم الأصل أو الصحيح : هو التضخم الذي يتحقق حين لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة معدله في الإنتاج لذلك فان اثر ذلك ينعكس في ارتفاع المستوى العام للأسعار

نظريات التضخم :---

1- نظرية التضخم الناشئ عن الطلب .

وهو التضخم ينشأ عن التزايد في حجم الطلب النقدي مقابل عرض ثابت من السلع والخدمات . فبعد إن يصل الاقتصاد إلى حالة الاستخدام الكامل فان إي زيادة في الطلب الكلي لن تقابل زيادة في الإنتاج فان ذلك سينعكس في ارتفاع الأسعار نظراً لعدم إمكانية زيادة الإنتاج (بسبب الاستخدام الكامل) لمواجهة الزيادة على الطلب الكلي .

2- نظرية التضخم الناشئ عن التكاليف :-

ينشأ التضخم حسب هذه النظرية نتيجة لمحاولة بعض المنتجين أو نقابات العمال أو كليهما رفع أسعار منتجاتهم وخدماتهم إلى مستويات تفوق تلك المستويات التي يمكن إن تسود في حالات المنافسة الاعتيادية ونظراً لان الأسعار والأجور هي دخول بقدر ماهي تكاليف حدوث مثل هذا الأمر يصبح ممكناً . فالمنتجون الذين يبحثون عن معدلات ربح اعلي والعمال الذين يرغبون في أجور اكبر كلاهما يتسبب قي ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يسبب تضخماً ناشئا عن ارتفاع في التكاليف . وينتج عن مثل هذا التضخم الناجم عن ارتفاع التكاليف انخفاض في العرض الكلي من السلع والخدمات .

3- نظرية التضخم الهيكلي :---

وهو احدث تفسير للتضخم خاصة في البلدان النامية التي تسعي إلى تحديث وتنمية اقتصادياتها . وهو تفسير يذهب إلى إن التضخم ينجم عن تغيرات داخلية في تركيب الطلب الكلي في الاقتصاد بسبب عدم كمال السوق في هذه الدول بسبب عدم توفر العديد من شروط المنافسة الكامل .

اثأر التضخم ؟؟؟؟

1- إعادة توزيع الدخل الحقيقي ..

2- الحد من الرخاء والنمو الاقتصادي ..

3- الحد من حجم الصادرات إلى العالم الخارجي ..

طرق علاج التضخم ؟؟؟؟

أولا : - الإجراءات السياسة المالية لعلاج التضخم

1- خفض الإنفاق الحكومي

2- زيادة الضرائب

ثانياً :- الإجراءات السياسة النقدية لعلاج التضخم

1- زيادة سعر الخصم

2- زيادة سعر الفائدة

3- زيادة نسبة الاحتياطي القانوني

4- بيع البنك المركزي للأسهم والسندات في عمليات السوق المفتوحة